المحاضرة الرابعة:

النظرية الليبيرالية في العلاقات الدولية

تمثل **الليبرالية في العلاقات الدولية** الامتداد النظري والمعاصر **للفكر المثالي** الذي ظهر بعد الحرب العالمية الأولى.

غير أنها اكتسبت بعد الحرب العالمية الثانية طابعا أكثر **واقعية ومؤسسية**، نتيجة إدراك محدودية الطرح **المثالي** في مواجهة **طبيعة الصراع الدولي**.

جاءت الليبرالية لإمكانية **تحقيق التعاون والسلام**، عبر **آليات أكثر واقعية** تستند إلى **المصالح المشتركة**، و**الاعتماد المتبادل**، و**المؤسسات الدولية**.

أولا: المثالية:

1- من المثالية التقليدية إلى الليبرالية في نظرية العلاقات الدولية:

نشأت المثالية بعد الحرب العالمية الأولى وسط ازدياد الشعور بأن الاتفاقيات الدولية السرية وسياسات بعض الدول والتحالفات هي الأسباب الأساسية للحرب .

ظهرت كحركة فكرية تسعى إلى بناء نظام دولي قائم على السلام الدائم والتعاون الدولي، مستندة إلى قيم الأخلاق والعقل.

سيطرت هذه الرؤية على فترة ما بين الحربين العالميتين (1914-1939)، أي في الحقبة نفسها التي تأسست فيها دراسة العلاقات الدولية بوصفها علما متخصصا مستقلا .

تأثرت بأفكار **إيمانويل كانط** حول **"السلام الدائم"**، وبالليبرالية السياسية الكلاسيكية التي آمنت بأن الإنسان عقلاني وقادر على التقدم الأخلاقي.

كان من أبرز مفكري المثالية الرئيس الأمريكي الأسبق **ودرو ويلسن** صاحب اقتراح **عصبة الأمم** (1919)، وهذا هو التجسيد الفعلي لها.

شكلت المثالية **مقتربا أخلاقيا- قانونيا للعلاقات الدولية**، حيث اهتمت بدراسة **القانون الدولي** وتدريسه وتعزيز **المنظمات الدولية** من أجل القضاء على النزاعات **وتحقيق السلم والأمن والتفاهم الدوليين.**

المثالية كانت طوباوية، لأنها:

- افترضت أن جميع الدول ترغب بالسلام.
- تجاهلت طبيعة الصراع والقوة في السياسة الدولية.
- فشلت في منع اندلاع الحرب العالمية 2.

يؤكد المثاليون ضرورة خضوع الدول كما الأفراد لقواعد القانون الدولي العام، لأنه الضامن للأمن والسلم والدوليين، وهي الأفكار التي تبلور الكثير منها في ميثاق عصبة الأمم .

أعلى المثاليون من مكانة العقل واعتبروا الضـمير الإنسـاني الحكم الأعلى في القضـايا الأخلاقية، انطلاقا من نظرتهم المتفائلة للطبيعة البشرية، وتأثرا بتعاليم الأديان والفلسفات التي تضع ضوابط ومعايير أخلاقية للسلوك الإنساني .

ينطلق المثاليون من افتراض انسجام المصالح، والذي يعتبر أن هناك توافقا طبيعيا بين المصالح العليا للفرد والمصلحة العليا للجماعة، فالفرد عندما يعمل مصلحته الذاتية يعمل لمصلحة الجماعة، وعندما يدعم مصلحة الجماعة فهم يدعم مصلحته، وهكذا مصلحة الدول.

لم تركز المثالية على مفهومي **الدولة والنظام الدولي**، بقدر ما ركزت على مفاهيم **الفرد والرأي العام والبشرية.**

هناك فجوة قائمة في العلاقات الدولية بين الواقع -الع ع 1- والطموح في بناء عالم أفضل، ولقد زادت هذه الفجوة في 1930، ومن أبرز مظاهرها: الغزو الياباني لمنشوريا عام 1931، واحتلال إيطاليا لإثيوبيا عام 1935، وبروز النازية في ألمانيا، كل هذه الأحداث كشفت عن **عجز المثالية وفشل افتراضاتها** في استيعاب **وفهم ماهية العوامل التي تؤثر على سلوكيات الدول والأفراد** وتحددها، وقد تدفعهم إلى **سلوكيات عدوانية**.

وعليه، تبين أن الأخلاقيات التي دعا المثاليون إلى تطبيقها خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، لم تكن قيما مطلقة تخدم الإنسانية، بل كانت تعبيرا عن قيم ثقافية ومجتمعية تخدم مصلحة الدول المنتصرة في الع ع 1 في بقاء الأمور **على ما هي عليه**.

شكلت **المثالية** في العلاقات الدولية أول محاولة فكرية منظمة لبناء نظام دولي قائم على **السلام الدائم والتعاون بين الدول**، بعد المآسي التي خلفتها الع ع 1.

استندت **المثالية** إلى إيمان عميق بقدرة الإنسان على **التقدم الأخلاقي والعقلاني**، وبإمكان تحويل العلاقات الدولية من **منطق القوة إلى منطق القانون**.

كما تجسدت أفكارها في مشروع الرئيس الأمريكي **وودرو ويلسون** (الأربع عشرة، 1918) وإنشاء **عصبة الأمم** سنة 1919، غير أن فشل هذه المؤسسة في منع اندلاع الع ع 2، كشف عن **الطابع الطوباوي** للمثالية، التي **تجاهلت طبيعة الصراع والمصلحة في السياسة الدولية**.

2- أهم المقولات الأساسية للمثالية:

- **الطبيعة البشرية** تتضمن دافع خير يجعل الأفراد قادرين على التعاطف والتعاون من خلال إعمال العقل والتعليم الذي يحض على الأخلاق .
- **سلوك الأفراد الشرير أو السيء** مثل العنف ليس نتاجا لطبيعة الأفراد الشريرة، ولكنه نتاج للمؤسسات السيئة التي تشجع الأفراد على أن يتصرفوا بأنانية ويؤذوا الآخرين .

- **الحرب والفوضى الدولية** يمكن تجنبها ونمط تكرار الحرب يمكن تقليله من خلال تقوية الترتيبات المؤسسية التي تشجع على اختفائها.
- **الدول الديموقراطية** التي تحترم الحقوق في الداخل هي حليف طبيعي للسلام مع بعضها البعض ضد الدول غير الليبيرالية التي هي أميل للقيام بالعدوان.
- **الحرب** هي مشكلة عالمية بالأساس تتطلب جهودا عالمية أو متعددة الأطراف أكثر من جهود فردية مستقلة للتحكم فيها.
- **المجتمع الدولي** يجب أن يعترف بنفسه من أجل تقليص المؤسسات التي تجعل الحرب ممكنة، ويجب على الدول أن تصلح من نظمها السياسية، بحيث يمكن للحكم الديموقراطي والحريات المدنية داخل الدول حماية حقوق الإنسان والمساعدة على سلمية العلاقات بين الدول.

3- من أزمة المثالية إلى بروز الحاجة إلى مقاربة جديدة:

بعد الح ع 2، أدرك الباحثون أن المثالية لم تلغ الصراع ولم تحقق السلام، فكان لا بد من تطوير فكر جديد:

- لا يهمل القيم والمبادئ الإنسانية؛
- لكن في الوقت نفسه يعترف بواقع القوة والمصالح؛
- ويبحث عن آليات مؤسسية واقعية لتقنين التعاون الدولي.

هذا التحول مثل **الميلاد الجديد لليبرالية في العلاقات الدولية**، التي احتفظت بالأساس الإنساني للمثالية، لكنها طوّرته ضمن إطار مؤسساتي واقتصادي أكثر واقعية.

-كيف تجسّد التحول عمليا؟

***-تحول عصبة الأمم إلى الأمم المتحدة (1945):** نفس الفكرة المثالية، لكن بآليات تنفيذية أقوى (مجلس الأمن، مؤسسات متخصصة...).

***- نشوء التعاون الاقتصادي الدولي عبر اتفاقيات بريتون وودز (1944):** صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

***- ظهور نظريات جديدة:** الوظيفية (**ديفيد ميتاني**) والتكامل الإقليمي (**إرنست هاس**).

ثانيا: النظرية الليبرالية الكلاسيكية/ Classical Lebiralism

1- تعريف الليبرالية المؤسساتية Institutional Liberalism

برزت كاتجاه فكري في العلاقات الدولية بعد الح ع 1، بهدف **بناء نظام عالمي** أكثر **سلما**، وتجسدت أفكارها في المبادئ التي طرحها الرئيس الأمريكي **وودرو ويلسون** في خطابه الشهير (1918)، الذي دعا فيه إلى: نبذ الدبلوماسية السرية، احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، إنشاء منظمة دولية لحفظ السلم (عصبة الأمم).

رأت الليبرالية الكلاسيكية/ المؤسساتية أن **القانون الدولي والمؤسسات الدولية والديمقراطية** يمكن أن تخلق بيئة من **التعاون والسلم**، إلا أن إخفاق عصبة الأمم، واندلاع الح ع 2، كشف حدود هذه الرؤية المثالية، ما أدى إلى أفول الليبرالية الكلاسيكية مؤقتا.

2- النشأة والتطور:

تعود إلى فترة ما بين الحربين تحت مسمى **المثالية** التي انتقدت بقوة **التوجه الو اقعي**، لذلك يعتبرها طلبة العلاقات الدولية **المقاربة العامة الثانية والأساسية** للعلاقات الدولية بعد المنظور الواقعي

تعتبر الامتداد الفلسفي لليبرالية على المستوى الدولي حسب **"ستانلي هوفمان"**.

في أعقاب الح ع 2، برزت الحاجة إلى فكر جديد يجمع بين **القيم المثالية والو اقعية المؤسسية**،

فكانت **الليبرالية الحديثة** التي ورثت عن المثالية إيمانها بإمكانية التعاون والسلام، عبر التركيز على **المؤسسات الدولية، والاعتماد الاقتصادي** المتبادل، **والأنظمة القانونية والتنظيمية** التي تقلل من النزاعات وتضبط سلوك الدول.

تحول الخطاب من **التفاؤل الأخلاقي** إلى **الو اقعية المؤسسية**، التي ترى في المنظمات الدولية، والأنظمة الاقتصادية المشتركة، والديمقراطية الليبرالية، ركائز لضمان الاستقرار والسلام العالمي.

مثَل هذا التحول **نقلة نوعية في الفكر الليبرالي**؛ إذ انتقلت العلاقات الدولية من **المثالية الأخلاقية إلى الليبرالية المؤسسية**، التي تجمع بين **إيمان المثالية بإمكانية التغيير واعتراف الو اقعية بوجود الفوضى الدولية**، لتصبح **الليبرالية** في صورتها **الحديثة** بمثابة **المثالية الناضجة** القادرة على تفسير ديناميكيات **التعاون الدولي** في عالم تسوده الفوضى والمصالح المتشابكة.

تعود الجذور الفكرية لليبرالية إلى **الفلسفة السياسية الكلاسيكية** التي ظهرت في أوروبا خلال القرنين 17 و18 في بريطانيا والو م أ، مع مفكرين أمثال **جون لوك** و**آدم سميث** و**إيمانويل كانط**، والذين أسسوا لمبادئ **العقلانية، والحرية، والتعاون** في العلاقات الإنسانية:

- رأى **جون لوك John Locke** أن الإنسان كائن عقلاني يسعى إلى حماية حقوقه الطبيعية، وأن الدولة تنشأ بعقد اجتماعي لضمان هذه الحقوق.
- **آدم سميث Adam Smith** دعا في كتابه ثروة الأمم (1776) إلى حرية التبادل التجاري باعتبارها وسيلة لتحقيق المنفعة المشتركة بين الشعوب.
- وضع **إيمانويل كانط Immanuel Kant** الأسس الفلسفية لفكرة السلام الدائم من خلال مؤلفه Perpetual Peace (1795)، أكد أن **السلام بين الدول ممكن إذا ما تحولت إلى جمهوريات حرة تربطها مو اثيق قانونية**.

3- فروض النظرية الليبرالية في العلاقات الدولية:

***-طبيعة الدولة ودورها في العلاقات الدولية:**

الفواعل من غير الدول: هي وحدات مهمة في السياسة العالمية:

- تنظر للدولة على أنها ليست فاعلا موحدا وإنما كيان مكون من أفراد متنافسين وجماعات مصالح متعددة.

- تتساوى الدول مع غيرها من الفاعلين من غير الدول، مثل: الفواعل عبر القومية، المنظمات الدولية.

-المنظمات غير الحكومية والمنظمات عابرة القوميات والشركات متعددة الجنسيات ومنظمات حقوق الإنسان وجماعات الحفاظ على البيئة... كلها تلعب أدوارا في السياسة الدولية، أيضا يمكن للفرد أن يكون له دور وتأثير هام. – التعددية Pluralist.

***-أولوية القضايا محل الاهتمام:**

- تتسم القضايا الدولية بالتوسع والتشعب: يرفضون فكرة هيمنة القضايا الأمنية –العسكرية على السياسة الدولية، فهناك مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تظهر نتيجة لنمو الارتباط والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات، ولا تقل أهمية عن الاعتبارات الأمنية والعسكرية، ولا فصل بين السياسات العليا والسياسات الدنيا.
- الاعتماد المتبادل الاقتصادي، وأو غيره من أشكال الاعتماد المتبادل، يؤدي إلى تحديث سلوك الدول.
- نظرتها للقضايا الدولية من أعلى لأسفل، ترى أن البيئة الدولية من الداخل إلى الخارج Inside –Out، والتي تختبر تأثير عوامل مستوى تحليل الدولة والأفراد على العلاقات الدولية ونتائج ذلك التأثير (نظرية السلام الديمقراطي).

ثالثا: الليبرالية الجديدة Neoliberalism/ الليبرالية المؤسساتية الجديدة:

1- تعريف ونشأة الليبيرالية الجديدة:

بعد الح ع 2، أعيد إحياء الفكر الليبرالي لكن بصورة أكثر واقعية، فظهر ما يُعرف بـــالليبرالية الجديدة، حيث كان لفشل كل من **الو اقعية و الليبرالية** في التنبؤ بالنهاية السلمية للحرب الباردة أثره في إحداث قدر من التقارب بين افتراضات **الو اقعية الجديدة والنسخة الجديدة من الليبرالية:**

*- اتفقت الليبرالية الجديدة مع الواقعية الجديدة حول **الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي**، لكنها اختلفت معها حول درجة حدة هذه الفوضى، فبينما يرى الواقعيون أنها فوضى صراعية، يفهمها الليبراليون الجدد على أنها فوضى تنافسية يمكن التخفيف من حدتها بواسطة المؤسسات الدولية.

*- سلم الليبراليون الجدد أن **الدولة هي الفاعل الأساسي** في العلاقات الدولية، ولكنهم اعتبروا أن للفواعل الأخرى من غير الدول –**المؤسسات الدولية**- دورا كبيرا في التأثير على السياسة الدولية.

*- اتفق الليبراليون الجدد مع الواقعيين حول افتراض **عقلانية الدولة وواحديتها**، بمعنى أن سلوك الدولة يخضع لحسابات المكسب والخسارة.

*- في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين، ظهرت **الليبرالية النيومؤسسية Neoliberal Institutionalism** كرد فكري على **الواقعية الجديدة –البنيوية لكينيث والتز**-.

*- مثّلها بالأساس كل من **روبرت كيوهان Robert Keohane** و**جوزيف ناي Joseph Nye**

*- انطلقت من الإقرار بوجود **نظام دولي فوضوي**، لكنها أكدت أن هذا لا يمنع **التعاون**، بفضل:

1. **المؤسسات الدولية**؛
2. **الاعتماد الاقتصادي المتبادل**؛
3. **القيم الديمقراطية**؛

*- كان الهدف من الليبراليين الجدد هو **إثبات أن التعاون بين الدول** ممكن حتى في ظل **الفوضى الدولية**، وأن الواقعيين يبالغون في التركيز على **الصراع و انعدام الثقة**.

2- الافتراضات الأساسية لليبرالية المؤسساتية الجديدة:

* -**عقلانية الفواعل:** رغم أن الأفراد والدول يتصرفون بعقلانية، إلا أن قدرتهم على تحقيق مصالحهم وحل المشكلات العالمية مرهونة بالتعاون والعمل الجماعي في إطار مؤسسات دولية تنظم هذا التعاون وتقلل من تكاليف المعاملات.

*-**إمكانية التعاون الدولي:** التعاون الدولي ممكن بل ضروري، إذ يمكن للدول تحقيق منافع مشتركة.

*-**تعدد الفواعل في العلاقات الدولية:** الفواعل لم تعد مقتصرة على الدول، بل تشمل:

- **المنظمات الدولية** (الحكومية وغير الحكومية) التي تشكل أطرا للتنسيق والعمل الجماعي.
- **الشركات المتعددة الجنسيات** التي تملك قوة اقتصادية تؤثر في السياسات الوطنية والدولية.
- **الجماعات والأفراد العابرين للحدود** الذين يمارسون تأثيرا متزايدا في السياسة الدولية.

*- **توزيع القوة:** القوة في النظام الدولي ليست محتكرة من طرف الدول، بل موزعة بين عدة فواعل اقتصادية ومؤسساتية وإعلامية، مما يقلل من مركزية الدولة كما تراها الواقعية.

*- **التعدد الداخلي في الدولة:** الدولة ليست فاعلا موحدا، بل تتكوّن من مؤسسات ومراكز قوى متعددة (بيروقراطية، مصالح اقتصادية، جماعات ضغط...)، وكلها تؤثر في صناعة القرار الخارجي.

*-**نظرية السلام الديمقراطي:** الدول الديمقراطية لا تدخل في حروب مع بعضها البعض، بسبب وجود مؤسسات داخلية تشجع على التسوية، واحترام القانون، والمساءلة الشعبية.

*- **المكاسب المطلقة مقابل النسبية:** بخلاف الواقعية التي تركّز على المكاسب النسبية، ترى الليبرالية المؤسساتية الجديدة أن الدول تسعى لتحقيق مكاسب مطلقة، أي تحقيق المنفعة المشتركة بغضّ النظر عما يربحه الآخرون.

*- **أهمية الاعتماد المتبادل المعقد Complex Interdependence :** في عالم متعدد القنوات والعلاقات، تتشابك مصالح الدول اقتصاديا وسياسيا وأمنيا، مما يجعل استخدام القوة العسكرية أقل فاعلية وأحيانا غير منطقي لحل النزاعات.

3- طبيعة السياسة الدولية عند الليبرالية الجديدة/ الاعتماد المتبادل:

*-**التحول البنيوي:** بعد الح ع 2، لم تعد العلاقات الدولية تدار فقط من خلال القوة العسكرية كما كان في زمن الواقعية الكلاسيكية، بل دخلت عناصر جديدة إلى صلب التفاعلات الدولية، أهمها:

- الثورة التكنولوجية في مجالي النقل والاتصالات،
- تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول،
- تعاظم دور المؤسسات الدولية في تنظيم العلاقات الاقتصادية والسياسية.

وهذا ما أشار إليه **كيوهان وناي** عندما تحدثا عن "تحول بنية القوة في النظام الدولي" من القوة الصلبة Hard Powerإلى القوة الناعمة Soft Powerوالشبكات المعقدة للتفاعل بين الفاعلين.

*-**أزمة 1973 كنقطة تحول:** مثلت أزمة النفط سنة 1973 لحظة مفصلية في النظام الدولي، إذ أبرزت أن القوة الاقتصادية يمكن أن تتفوق على القوة العسكرية في التأثير على السياسة العالمية.

فمن خلال استخدام "سلاح النفط"، تمكنت الدول المنتجة من فرض إرادتها السياسية، ما أكد الطرح الليبرالي بأن: التأثير في النظام الدولي لا يرتبط فقط بالقوة العسكرية، بل يتحدد أيضا عبر التحكم في الموارد والاعتماد المتبادل.

كما لاحظ **هانس مورغانتو** نفسه أن هذه الأزمة "فصلت لأول مرة بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية"، وهو اعتراف نادر من منظّر واقعي بتغير جوهر القوة في النظام الدولي.

4- الاعتماد المتبادل المعقد Complex Interdependence روبرت كوهن وجوزيف ناي

يمثل الإطار التحليلي الأساسي الذي قدماه في كتابهما الكلاسيكي: القوة والاعتماد المتبادل 1977، يقصد به أن العلاقات الدولية أصبحت شبكة معقدة –شبكة عنكبوتية- من الترابطات الاقتصادية والسياسية والتقنية والبيئية بين الدول والفواعل غير الدولاتية؛

يقوم هذا الاتجاه النظري للمنظور الليبرالي على الافتراضات الأساسية التالية :

-ليست الدول الفواعل الوحيدة في السياسات العالمية، كما أنها ليست بالضرورة فواعل موحدة .

-يمكن للقوة العسكرية أن تكون الآن وسيلة غير فعالة في تحقيق أهداف السياسة؛ فالاعتماد المتبادل محركاته اقتصادية بحتة .

- الاعتماد المتبادل هو علاقة تبادلية ثنائية الاتجاه (تأثير وتأثر).

حسب **التعديين** أنه لو ساد **التقدم الاقتصادي** العالم بأكمله، لا يمكن أن يقوم تلقائيا **ببسط السلام**، ولا منع الانفجارات العسكرية...

توطيد أسس السلام، يحتاج إلى:

-تشييد المزيد من مؤسسات التعاون على المستوى الدولي؛

-وضع مجموعة من الإجراءات والقوانين الكفيلة بحسم النزاعات....

ويتم ذلك من خلال إخضاع **السياسة العالمية لإطار مؤسسي**، وإعطاء المؤسسات نفوذا لقيادة العالم نحو آفاق الاعتدال والتعاون والسلم والرفاهية.

-النتائج النظرية لمفهوم الاعتماد المتبادل المعقد:

***-إمكانية التعاون الدولي رغم الفوضى:** لأن الفاعلين يتشاركون مصالح مشتركة متعددة، فالمؤسسات الدولية تصبح أدوات لتقليل عدم اليقين وتعزيز التعاون.

***- القوة ليست فقط عسكرية:** قد تمتلك دولة صغيرة نفوذا كبيرا في مجال معين (كالتكنولوجيا أو الطاقة أو البيئة)، مما يجعلها فاعلا مؤثرا رغم ضعفها العسكري.

***- المؤسسات الدولية تلعب دورا تنظيميا حاسما:** تساعد في إدارة التعقيد وتنسيق السياسات، مثل دور منظمة التجارة العالمية أو منظمة الصحة العالمية.

5- المنطلق الاقتصادي والسياسي لليبرالية المؤسساتية الجديدة:

يرى **الليبراليون الجدد** أن **سياسات العلاقات الاقتصادية الدولية و اقتصاديات العلاقات السياسية الدولية** تمثلان **جوهرا في فهم طبيعة التفاعلات** بين الفاعلين الدوليين.

إذ تشكل قضايا **الرفاه الاقتصادي**، و**التبادل التجاري**، و**توزيع الثروة** محاور رئيسية في محتوى **السياسات الدولية**، إلى جانب الأبعاد الأمنية والسياسية.

تؤكد **الليبرالية المؤسساتية الجديدة** أن **التعاون الاقتصادي** بين الدول ليس مجرد نتيجة للمصالح المادية، بل هو نتاج لتطور مؤسسي منظم تقوم به **المنظمات الدولية**، **والاتفاقات متعددة الأطراف**، التي تقلل من حالة عدم اليقين، وتخلق بيئة مستقرة لتبادل المنافع.

ومن ثم، فإن **العلاقات الدولية** – من منظور **الليبرالية** – تدار من خلال **شبكة معقدة من الاعتماد المتبادل**، حيث تتقاطع المصالح الاقتصادية مع السياسية، مما يجعل الرخاء والثروة ليسا غايتين فرديتين للدول، بل **مصلحة مشتركة** تستوجب **التعاون عبر الأطر المؤسسية**.

6- تطبيقات الليبرالية المؤسّسية الجديدة في العلاقات الدولية:

***-التعاون الاقتصادي والتجارة الدولية:**

مثل منظمة التجارة الدولية World Trade Organization (WTO)، أو الاتفاقات التجاريّة متعددة الأطراف، التي تمثل تطبيقا مباشرا للنظرية، **كيف؟**

لأن الدول، ترى أن **التعاون والتجارة الحرة** يمكن أن يحقق مكاسب مطلقة، وليس فقط منافسة على مكاسب نسبية، على سبيل المثال، الانضمام إلى الـ WTO، يظهر كيف الدولة تستطيع أن تُحسن من وضعها من خلال الالتزام بالقواعد التي تُسهّل التجارة والتعاون، من خلال المؤسسات التي تقلل التكاليف، وتجعل التبادل أكثر شفافية، وتشجع على التعاون بدلا من الصراع.

7- العلاقات الدولية وفقا لمنطق الليبرالية:

العلاقات الدولية لم تعد تفهم من خلال الصدام/الصراع بين وحدات مستقلة (الواقعية)، بل من خلال التشابك والتداخل بين الفاعلين والمستويات — الداخلية والخارجية — عبر المؤسسات، والاعتماد الاقتصادي المتبادل، وتدفق المعلومات، والمصالح العابرة للحدود.

ترى الليبرالية المؤسساتية الجديدة أن الدولة ليست الفاعل الوحيد أو المنعزل في النظام الدولي، بل هي جزء من شبكة معقدة من التفاعلات التي تشمل فاعلين آخرين كالشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والأفراد.

في منظور الليبرالية الشبكية Networked Liberalism، تشبه العلاقات الدولية شبكة عنكبوتية تتقاطع فيها المصالح والاعتمادات المتبادلة بين الدول والمجتمعات والفاعلين من غير الدول، أي أن العلاقات الداخلية للدولة (نظامها السياسي، ومصالحها الاقتصادية، ومؤسساتها الاجتماعية) ترتبط بشكل مباشر بعلاقاتها الخارجية وسلوكها الدولي.

-إدارة القضايا العابرة للحدود / الحوكمة العالمية:

تشديد النظرية على **الاعتماد المتبادل** interdependence ، يدل على أن هناك العديد من القضايا مثل: البيئة، والصحة، وتغير المناخ، ... تحتاج إلى **تعاون عبر الدول والمؤسسات**.

المثال، المؤسسات الدولية تستخدم لتنسيق الجهود بين الدول، لوضع قواعد، ومراقبة الالتزام، وتخفيف المخاطر المرتبطة بانعدام التعاون، فهذا يُظهر أن النظرية لا تقتصر على التجارة فقط، بل تمتد إلى الأمن البشري، والصحة، والبيئة:

***-اتفاقية باريس للمناخ (2015):** تعتبر من أبرز صور التعاون الدولي في قضية عابرة للحدود: التغير المناخي، وهي مثال على الاعتماد المتبادل بين الدول في قضية بيئية مشتركة.

*- **الاتحاد الأوروبي: مثال** واضح على بناء مؤسسات إقليمية لتنظيم العلاقات بين الدول الأعضاء، حيث يوضح كيف يمكن للدول أن تتخلى عن جزء من سيادتها لصالح مؤسسات مشتركة، مقابل تحقيق منافع اقتصادية وأمنية.

*- **الأمم المتحدة ومؤسساتها** (مجلس الأمن، وبرامج التنمية، ومنظمة الصحة العالمية)، تظهر كيف يمكن للتعاون الدولي أن يتحقق عبر أطر مؤسسية لتنظيم السلم والأمن والمساعدات.

مثل: منظمة الصحة العالمية WHO، التي مثلت التنسيق العالمي في مكافحة وباء كوفيد-19.

-أمن دولي وتخفيف النزاعات عبر المؤسسات:

بمعنى كيف للمؤسسات الدولية أو التحالفات أن تسعى للتعاون بدل المواجهة.

*- **اتفاقيات نزع السلاح ومنع الانتشار النووي NPT:** مثال التعاون دولي عبر مؤسسات المراقبة: مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA التي تعتمد على الشفافية والتفتيش الدوري لتقليل الشكوك وبناء الثقة.

تطبيقات **الليبرالية المؤسساتية الجديدة في العلاقات الدولية**، في مختلف المجالات الاقتصادية، والأمنية، والبيئية، تفيد في أن:

- **التعاون الدولي** ليس استثناء، بل **قاعدة** عندما تتوافر مؤسسات تنظم السلوك وتبني الثقة.
- المؤسسات تسهم في تحقيق **المكاسب المطلقة**، بدل الصراع على المكاسب النسبية.
- **الفواعل من غير الدول** (منظمات، شركات، منظمات غير حكومية)، أصبحت فاعلين أساسيين في إدارة النظام الدولي.
- الليبرالية المؤسساتية الجديدة تقدّم مقاربة عملية **للحوكمة العالمية** Global Governance ، التي تتسع لتشمل الاقتصاد، والبيئة، والصحة، والأمن.